

تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراكة الصناعية (المعوقات والكوابح)

The development of the Algerian industrial sector and the industrial partnership (obstacles and ballasts)

محمد الأمين بودخيل¹، مصطفى بن شلاط²، فاطمة الوالي³¹جامعة بشار (الجزائر)، boudkhilamine@yahoo.fr²جامعة بشار (الجزائر)، benchellate@yahoo.fr³جامعة بشار (الجزائر)، Loualifatima3@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/03 تاريخ القبول: 2020/11/16 تاريخ النشر: 2020/12/31

Abstract:

This paper aims to clarify the importance of investment through foreign partnership, especially industry in Algeria, through the establishment of a real industry that supports the economy, and an industrial base based on partnership and the establishment of (smes) enterprises to achieve the desired economic development, but everything that was necessary To curb and impede the achievement of this, and to work to improve the internal environment suitable for investment through the enactment of legislation and laws for that, and work to reform the tax and banking system and everything that would improve the general climate of the state.

Key words: industrial partnership, economic development, fiscal pressure, corruption, economic climate.

الملخص

تهدف هذه الورقة الى توضيح أهمية الاستثمار من خلال الشراكة الأجنبية خاصة الصناعية في الجزائر، من خلال انشاء صناعة حقيقية تدعم الاقتصاد، وإقامة قاعدة صناعية مبنية على الشراكة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، غير انه وجب إزالة كل ما من شأنه كبح و إعاقة تحقيق ذلك، و العمل على تحسين البيئة الداخلية الملائمة للاستثمار من خلال سن تشريعات وقوانين لذلك و العمل على إصلاح المنظومة الجبائية و المصرفية وكل ما من شأنه تحسين المناخ العام للدولة.

كلمات مفتاحية: الشراكة الصناعية، التنمية الاقتصادية، الضغط الجبائي، الفساد، المناخ الاقتصادي.

1. مقدمة:

يعتبر التصنيع هو جوهر عملية التنمية، بل من الدعامات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، فهو نشاط اقتصادي رائد وقائد لبقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كما انه نشاط مغذي لبقية القطاعات الأخرى من خلال إنتاج ما يلزم من السلع والخدمات اللازمة لتحريك العجلة الاقتصادية، من اجل ذلك تعمل العديد من الدول على تخصيص نسب متزايدة من الموارد الوطنية للقطاعين الخاص والعام، من اجل إقامة هيكل اقتصادي محلي متنوع ومتطور تقنيا، بزيادة حجم الاستثمارات في جميع مجالات التصنيع الخفيف منه والثقيل لتوسيع القاعدة الصناعية للبلاد، لخلق مزيج صناعي متنوع و من ثم زيادة الدخل الصناعي الذي يساهم في نمو الدخل الوطني.

وإدراكا للأهمية البالغة للتصنيع، سعت عديد الدول لتبني إستراتيجية صناعية تتوافق وإمكانياتها وقدراتها البشرية، المادية والمالية، فقد تباينت هذه الاستراتيجيات من دولة إلى أخرى، كما اختلف تطبيقها بين الدول المتقدمة منها وتلك المتخلفة، كون أن تطبيق بعض استراتيجيات التصنيع في هذه الأخيرة خاصة الثقيل لم يرقى للمستوى المطلوب لتخلفها كثيرا عن المستوى العالمي، نتيجة العديد من الأسباب ابرزها عدم القدرة على التكيف مع مستويات التكنولوجيا العالية من تحديثات وتحسينات المستمرة وكذا الأساليب التيسيرية المتخلفة من جانب آخر، ناهيك عدم مواصلة هذا المسار وتعديله كل مرة بحجة التوازن بين قطاعات الاقتصاد، باستثناء النمر الأسويية التي حققت معدلات نمو صناعية أعلى من مثيلاتها في البلدان المتقدمة في تسعينيات القرن الماضي.

ومنها تبرز الإشكالية التالية:

هل نجت خطة الجزائر بتنمية القطاع الصناعي من خلال الاستراتيجية الصناعية المتبناة؟

للإجابة على الإشكالية التالية يترتب وضع الفرضيات التالية:

—نجحت الجزائر في تبني شركة صناعية ناجحة ساهمت في تطوير القطاع.

— عملت الجزائر على إزالة جمع عقبات الاستثمار وتحسين المناخ العام للدولة.

2. تطور القطاع الصناعي الجزائري

ورثت الجزائر عن المستعمر الفرنسي اقتصادا تابعا للاقتصاد الفرنسي يتميز بغياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين. كما عرفت الفترة عودة جماعية للمعمرين إلى فرنسا ما ترك فراغا كبيرا في المجالين الزراعي والصناعي وإلى تعطل دورة الإنتاج في المؤسسات التي كان المعمرون يحتكرون عملية اتخاذ القرارات فيها، فقام الفلاحون الجزائريون مع بعض الشرائح الاجتماعية إلى امتلاك المزارع المهجورة وبعض المؤسسات الصناعية المعطلة ومواصلة العملية الإنتاجية بغرض حماية الاقتصاد الوطني. حيث عرفت المؤسسة الجزائرية عدة مراحل أهمها:

1.2 المرحلة الأولى: 1962-1970

— فترة التسيير الذاتي 62-65

— فترة التسيير البيروقراطي 66-70

تم إنشاء العديد من الشركات الوطنية، فظهرت إلى الوجود: الشركة الوطنية للمناجم "سوناريم" سنة 1966، و"الشركة الوطنية الاقتصادية الرئيسية لمواد البناء" سنة 1967، والشركة الوطنية للعربات والحافلات "سوناكوم" سنة 1967، والشركة الوطنية للمصبرات سنة 1966... وغيرها .

من أجل ذلك وللقضاء على نتائج الفترة السابقة قامت باعتماد المخطط الثلاثي الأول (67-69) وكان الهدف منه هو تخضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة، وأعطيت الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات.

2.2 المرحلة الثانية: التسيير الاشتراكي 1971-1980

تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراسة الصناعية (المعوقات والكوابح)

وحسب استراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة مثل ما يبينها الجدول المبين أسفله منحت للقطاع الصناعي، بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة، كما تميزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات البشرية والمادية والمالية في لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري والإنتاجي (عدون، لهواسي، و معزوي، 2004، صفحة 91).

الجدول 01: أهمية كل قطاع في الاقتصاد (70-77) (مليون دج للمبلغ الاجمالي %)

الرباعي الثاني 74-77		الرباعي الأول 70-73		قطاعات الأنشطة
100%	110.217	100%	27.74	المبلغ الإجمالي:
44	48.000	45	12.400	الصناعة
17	16.760	15	4.140	الزراعة، الري، الصيد البحري
14	15.521	8	2.307	المرافق الأساسية
09	9.947	12	3.307	التعليم والتكوين
14	14.610	12	3.216	التجهيزات الاجتماعية
02	1.500	2	700	السياحة
02	1.399	3	870	التجهيز الإداري
03	2.520	3	800	قطاعات أخرى (النقل)

المصدر: (صالي، 2016/2015، صفحة 112)

3.2 المرحلة الثالثة: استقلالية المؤسسات 1981-1990

لقد سبق عملية استقلالية المؤسسات إجراءات عام 1980، هما إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة، وهذا بمقتضى المرسوم 242-80، حيث حددت اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات CNRE، التي تم إنشائها على مستوى المجلس المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني ورأسها وزير التخطيط، المحاور الأساسية التي تدور حولها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتتضمن إعادة الهيكلة ثلاث مراحل أساسية:

—إعادة الهيكلة العضوية وهدفها التنظيم العقلاني للمؤسسة الاقتصادية الوطنية؛

—إعادة الهيكلة المالية وهدفها تزويد المؤسسات الجديدة بوسائل مالية تضمن لها

التوازن المالي الذي طالما افتقرت إليه؛

—توزيع تراث الشركات التي تمت إعادة هيكلتها ما بين المؤسسات الجديدة (عليواش، 2007/2006، صفحة 26).

الجدول 02: أهمية القطاع الصناعي في المخطط الخماسي الأول (80-84)

المجموع	البرنامج الجديد	باقي الانجاز	البيان
211,7	132,2	79,5	الصناعة
37.70%	36.25%	40.37%	النسبة
561,5	364,6	196,9	المجموع (مليار دج)

(Benachenhou, 1997, p. 249)

المصدر: بالتصرف

1.3 الخصخصة:

تم التطرق إليها بشكل مفصل من خلال الأمر 22-95 (قانون المالية التكميلي، 2015، صفحة 07) المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية الاقتصادية، والذي كان يهدف إلى تحويل جزء أو كل الأصول المادية أو المعنوية للمؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص، بغرض انسحاب تدريجي للدولة من الحقل الاقتصادي، وتحويل هذه المؤسسات إلى شركات تجارية تابعة للقطاع الخاص.

فبحلول نهاية ديسمبر 1997، تم حل 76 مؤسسة من أصل 411 مؤسسة عمومية اقتصادية موزعة على 11 شركة قابضة، أي 367 وحدة من أصل 1481، ونتج عن هذا تسريح حوالي 160000 عامل من مجموع 573941، وكلف التطهير المالي لهذه المؤسسات الخزينة العمومية 195.8 مليار دينار جزائري فقط بالنسبة لسنة 1997، ونفس الإجراء تم اعتماده مع المؤسسات العمومية المحلية التي تديرها 05 شركات قابضة جهوية، بحيث تم حل 131 مؤسسة من أصل 1321 مؤسسة محلية وتسريح 117289 عامل (عليواش، 2007/2006، صفحة 72).

1.4 الإستراتيجية الصناعية الجديدة وتأهيل المؤسسات الاقتصادية

تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراسة الصناعية (المعوقات والكوابح)

تضم السياسة الصناعية مختلف التدابير التي غايتها إيجاد أو مرافقة التحولات في الصناعة، وبالتالي لا تؤخذ ضمن السياسة الصناعية إلا التدابير الموجهة لهذا القطاع قصد التأثير على البنية الصناعية، سواء كان عن طريق الأمر أو عن طريق التحفيز.

1.1.4 تأهيل المؤسسات وتحفيز خلق المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

إن التأهيل برنامج محفز على تحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الداعم للمؤسسات تستجيب للمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998 لم يتم تأهيل سوى 10 مؤسسات من القطاعين العام والخاص، في شهر مارس 2003، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها 140 مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي:

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات،
- أن تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- أن تكون المؤسسة تُشغل أزيد من 30 عامل وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10 عمال.

و يتطلب تأهيل المؤسسة اتخاذ عدة إجراءات والتي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و تمكين نظام الإنتاج من التكيف مع متطلبات السوق الدولي، و تشمل هذه الإجراءات ما يلي : تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني ، تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط، عصرنه طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية، تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها و

إعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية، تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة و الحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية ISO والذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات وقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية، تحويل التكنولوجيا واقتناء رخص الاختراعات، إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة، تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء، تجديد التجهيزات و تحديث تقنياتها والتي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف وتحسين الإنتاجية، دعم الإمكانات المالية الذاتية، الحرص على التوازن المالي، التحكم في حجم ونوعية الديون مع ترشيد إستعمال القروض. ويهدف برنامج التأهيل إلى تحقيق ما يلي:

— عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا،

— تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة؛

— تحسين قدرة المنافسة للمؤسسة الصناعية (لزرع و بوعزيز، 2009، صفحة 39).

ولقد قامت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية و الخاصة، و الذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002، و الثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005، و الثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى 2008 (لزرع و بوعزيز، 2009، صفحة 40).

2.1.4 الشراكة الصناعية.

أ. تعريف الشراكة الصناعية: تتعلق بالمجال الصناعي، فنتجمع الأطراف وتتفق على انجاز مشروع معين، وذلك من خلال دمج ومشاركة التجهيزات والوسائل المختلفة وكل عوامل الإنتاج التي يمتلكها الأطراف (أوشن، 2011، صفحة 34).

ب. التحفيزات الممنوحة وسياسة التوازن الجهوي

تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراسة الصناعية (المعوقات والكوابح)

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛
- تخفيض ضريبة أرباح الشركات بنسبة 20% لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات القابلة للإستفادة من مساعدة صندوق الجنوب؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات التابعة لنفس المجموعة وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛
- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، إعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الإستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف وتمنراست لمدة خمس (5) سنوات؛
- الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني والضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة لعمليات بيع السلع والخدمات الموجهة للتصدير؛
- إلغاء الدفع الجزافي؛
- تعديل الإقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة؛
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو ضريبة أرباح الشركات، حسب الحالة، لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل جديدة وتحافظ عليها. ويطبق الإجراء لمدة أربع (4) سنوات، إعتبارا من الفاتح جانفي 2007؛
- تدابير لفائدة المؤسسات التي تستحدث مناصب شغل وتحافظ عليها: تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، مع الإشارة إلى

- أن التخفيض حدد بنسبة 50% من مبلغ الأجر بعنوان مناصب الشغل المستحدثة والتي تم الحفاظ عليها، في حدود 5% من الربح الخاضع للضريبة، دون أن يتجاوز هذا التخفيض 01 مليون دينار؛
- تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسة الأسواق الخارجية، والمشاركة في المعارض، والبحث عن أسواق خارجية، ومصاريف النقل عند التصدير (جزء) من المنتجات سريعة التلف؛
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، من 03 إلى 05 سنوات، لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من 100 منصب شغل عند انطلاق النشاط؛
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات لمدة سنتين لفائدة المقاولين الشباب القابلين للاستفادة من صندوق دعم تشغيل الشباب الذين يلتزمون بتوظيف ثلاث مستخدمين على الأقل لمدة غير محدودة؛
- تكفل الدولة بخصوم المؤسسات العمومية الاقتصادية المحلة التي لم يتم التنازل عن أى واحد من أصولها لشركات الأجراء،
- الإعفاء من حقوق تسجيل عمليات الدخول في البورصة؛
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات على المنتجات وفائض قيمة التنازل عن الأسهم والسندات المشابهة التي يتم تحقيقها في إطار عملية للدخول في البورصة؛
- تخفيض الرسم على النشاط المهني بنسبة 30% بخصوص عمليات البيع التي يقوم بها المنتجون والبائعون بالجملة والمتعلقة بالأدوية المصنعة محليا؛
- تخفيف إجراءات فتح أوراق الإعتماد لتمويل الصناعات المحلية، وفق بعض الشروط؛

تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراكة الصناعية (المعوقات والكوابح)

- الترخيص بالتسوية الجمركية عند إستيراد تجهيزات الإنتاج المجددة؛
 - إمكانية تقسيم مبلغ حقوق التسجيل، وكذا الرسم على الشهر العقاري، المستحقة عند إعداد عقود منح الإمتياز على أملاك الدولة، في إطار تطوير الإستثمار.
- (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2016)

3. كوابح الشراكة الصناعية بالجزائر

1.3 الكوابح الجبائية:

كان من المنتظر على السلطات الجزائرية زيادة التحفيزات الضريبية للمؤسسات المنتجة والمصنعة منذ تبني الاستراتيجية التصنيعية، غير أن عدم وضوح الرؤية خاصة بعد زيادة أسعار البترول في الأسواق الدولية تماطلت الدولة الجزائرية في إعطاء هذا القطاع المزيد من الامتيازات وهذا على المدى الطويل من خلال خفض معدل ضريبة أرباح الشركات (قانون المالية لسنة 2015، 2014، صفحة 06) وتمييزه عن بقية القطاعات.

1.1.3 الضرائب:

كان أول رد فعل من خلال قانون المالية التكميلي 2009 ، حددت الضريبة كما يلي:

- 19% للأنشطة المنتجة للمواد والبناء والأشغال العمومية وكذا الأنشطة السياحية،
- 25% للأنشطة التجارية والخدمات (قانون المالية التكميلي ، 2009، صفحة 06).

بعد أن كانت الضريبة خلال قانون المالية 1999، وفي مادته 14 تقدر ب 30%. ثم عدلت الضريبة بهدف تسهيل الإجراءات الجبائية من جديد من خلال قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2014 (قانون المالية 2015). الى 23%، كما يأتي (المادة 150: 1): يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات ب 23% لكل النشاطات (قانون المالية لسنة 2015، 2014، صفحة 08).

وجاء التدارك في نفس السنة من خلال قانون المالية التكميلي حيث انه حسب قانون الضرائب المباشرة وخاصة (المادة 150: 1) التي تحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يأتي (قانون المالية التكميلي، 2015، صفحة 05):

—	19 %	بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع،
—	23%	بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا
—	26 %	الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار؛
—	26 %	بالنسبة للأنشطة الأخرى.

2.1.3 الرسوم:

فالرسم على النشاط المهني وهو رسم يفرض على رقم الأعمال الذي يحققه الأشخاص الممارسون لنشاط صناعي، تجاري أو غير تجاري (مهني)، مهما كانت نتيجة المؤسسة. وتوزع حصيلته على البلديات، الولايات والصندوق المشترك للجماعات المحلية. يخفض معدل هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاطات الإنتاج. ويتم توزيع هذا الرسم على النحو الآتي (وزارة المالية، 2016، صفحة 100):

الجدول 03: توزيع الرسم على النشاط المهني

حصة الولاية	حصة البلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	%
0.29%	0.66%	0.05%	01%

المصدر: (وزارة المالية، 2016، صفحة 101)

3.1.3 التعريفات الجمركية:

عرفت التعريفات الجمركية آخر تعديل بموجب الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001،

الجدول 04: الجدول تطور التعريفات الجمركية الجزائر 1992 - 2002

المعدلات	نسب الضريبة الجمركية المطبقة					
1992	3%	7%	15%	25%	40%	60%
1996	3%	7%	15%	25%	40%	50%
1997		5%	15%	25%	45%	
1998	3%		15%	25%	45%	

تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراسة الصناعية (المعوقات والكوابح)

04		%45	%25	%15	%5		1999
04		%40	%25	%15	%5		2001
03			%30	%15	%5		2002

المصدر: (زايد، 2006/2005، صفحة 280)

حيث تأسست تعريفية جمركية جديدة، تحدد نسبها كما يلي: المعدل المنخفض: 5%، المعدل الوسيط: 15 %، و أخيرا المعدل العالي: 30 % . و التي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2002، و تتوزع هذه المعدلات الجديدة حسب الآتي :

— 0 % بالنسبة للمواد ذات الإحتياجات الأولية.

— 5% بالنسبة للمواد الأولية الخام.

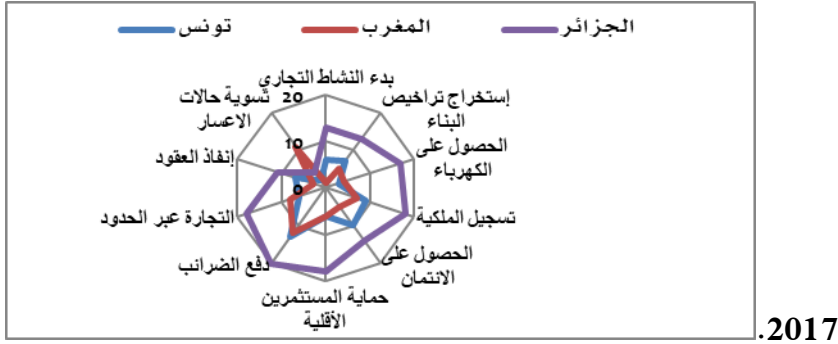
— 15% بالنسبة للمواد نصف المصنعة الموجهة للتحويل،

— 30% على المواد المصنعة الموجهة للإستهلاك.

2.3 مناخ الأعمال

مناخ الأعمال الإجمالي يعكس البيروقراطية وغياب الشفافية، حيث أن آخر تقرير للبنك العالمي يضع الجزائر في وضع لا يساعد على تحفيز الاستثمار الأجنبي تماما، تصنف الاقتصادات في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من 1 إلى 189. وتعني مرتبة عالية في القيام بأنشطة الأعمال كون البيئة التنظيمية أكثر مواتية لبدء وإدارة شركة محلية. ويتم تحديد الترتيب عبر قياس المسافة الإجمالية للوصول إلى الحد الأعلى للأداء في 10 مواضيع، يتألف كل منها من عدة مؤشرات، مع إعطاء وزن متساو لكل موضوع.

الشكل 01: مناخ الأعمال في الدول العربية ومنطقة المغرب العربي حتى جوان



المصدر: الباحثين (البنك الدولي، 2017)

وقد شهدت الجزائر تراجعا بمرتبتين حيث سجلت المرتبة 163 سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 حيث سجلت المرتبة 161، كما احتلت المرتبة 14 بين الدول العربية. وضمن نطاق المغرب العربي احتلت تونس المرتبة الخامسة عربيا و74 عالميا والمغرب خلفها مباشرة السادسة عربيا و75 عالميا بفارق شاسع على الجزائر، كما كان التفوق للمغرب وتونس في كل المعايير الفرعية للتصنيف المتكون من 10 معايير، وكان الاستثناء الوحيد ضمن معايير التصنيف في تسوية حالات الإعسار التي قدرت ب 4 أيام وهذا على حساب المغرب حيث قرت المدة ب 11 يوما.

3.3 حرية الاقتصاد من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية

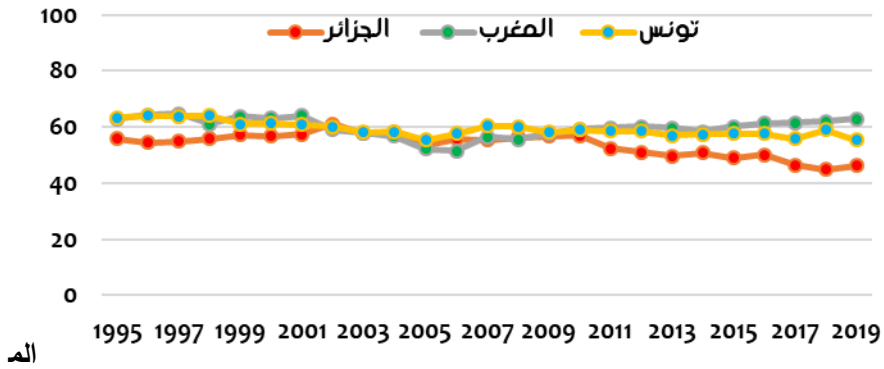
لازالت الجزائر متأخرة في مؤشر الحرية الاقتصادية في المغرب العربي مقارنة بتونس والمغرب. هذا المؤشر تم إنشاؤه في سنة 1995 من طرف مؤسسة التراث (هيرتاج فاندايشن) و يعتمد هذا المؤشر على 10 معايير متمثلة فيما يلي:

- سيرورة القانون: يضم حقوق الملكية، التحرر من الفساد.
- حجم الحكومة: تضم الحرية الجبائية، الإنفاق الحكومي.
- كفاءة التشريعات: تضم حرية الأعمال، حرية العمل، التحرر النقدي.

تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراسة الصناعية (المعوقات والكوابح)

○ انفتاح السوق: يضم الحرية التجارية، الحرية الاستثمارية، الحرية المالية.

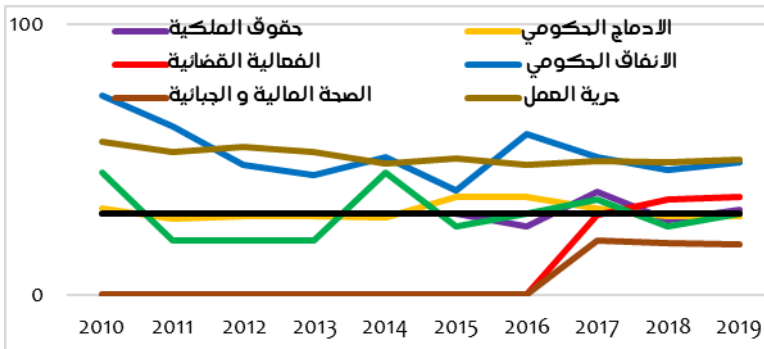
الشكل 02: تصنيف الجزائر (1995-2019)



صدر: الباحثين (heritage foundation, 2019)

كما ان مؤشر الحرية الاقتصادية يصنف الجزائر في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة، إذ احتلت المرتبة 154 عالميا في المؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2016 بحصولها على 50.1 نقطة مئوية، والمرتبة 13 في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بعدما احتلت المرتبة 140 عالميا سنة 2012 بحصولها على 51.00 نقطة. وحافظت الجزائر طيلة هذا الوقت على التصنيف الضعيف للحرية الاقتصادية منذ 1995.

الشكل 03: معايير مؤشر الحرية الاقتصادية 2019



المصدر : الباحثان (heritage foundation, 2019)

غير انه في كل من سنة 2015 و2013 صنفت الجزائر ضمن الحرية الاقتصادية الضعيفة جدا بتتقيط 48.9 و49.6 على ولم يشفع لها التحسن الذي شهدته سنة 2016 ان صنفت ضمن الضعيف متجاوزة 50 نقطة بقليل الا انها عادت الرجوع لتصنيفها السابق، حيث انخفض تصنيف الجزائر الى مرتبة الحرية الضعيفة فسجلت 46.5، 44.7، 46.2 نقطة مئوية في كل من 2017، 2018 و2019 على التوالي. نتيجة انخفاض الحرية في عديد قطاعات الاقتصاد المهمة إذا استثنينا مؤشر التجارة الخارجية، الحرية النقدية، حرية أداء الاعمال و عوائق الجباية. فجميع المؤشرات الظاهرة في الشكل الثالث كلها لم تحقق المستوى المطلوب، حيث انه في سنة 2017 تم إضافة مؤشرين جديدين هما الفعالية القضائية والصحة المالية والجباية وكانتا دون المستوى ولعلهما سبب تراجع تصنيف الجزائر بعد سنة 2016، ما يدل على أن جميع الجهود المبذولة لم تغير من الواقع، مما يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، كون أن الإنفاق الحكومي لم يؤدي دوره في تغيير النظرة النمطية عن الاقتصاد، من خلال عدم تحسن المعايير الخاصة بالحرية المالية، والاستثمارية، والفساد وغيرها.

3.3 الفساد

يعتمد مؤشر مدركات الفساد على البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات رأي توفرها (13) مؤسسة مستقلة، هي:

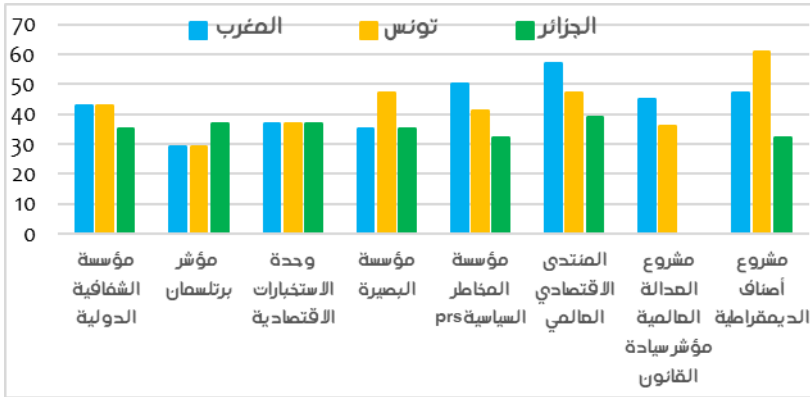
- البنك الأفريقي للتنمية،
- البنك الآسيوي للتنمية،
- مؤسسة بيرتلسمان،
- وحدة الاستخبارات الاقتصادية،
- بيت الحرية،
- مؤسسة البصيرة العالمية،
- المعهد الدولي للتنمية الإدارية،
- مؤسسة الاستشارات حول المخاطر السياسية والاقتصادية،

تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراسة الصناعية (المعوقات والكوابح)

- مؤسسة خدمات المخاطر السياسية،
- مؤسسة الشفافية الدولية،
- البنك الدولي،
- المنتدى الاقتصادي العالمي،
- مشروع العدالة العالمي.

وتقيس هذه المسوحات واستطلاعات الرأي التي يعتمد عليها المؤشر المدى الإجمالي للفساد من حيث (تكرار حدوثه و/أو حجم الرشاوى) في القطاع العام والعمل السياسي، كما توفر جميع هذه المسوحات واستطلاعات الرأي تصنيفاً للدول.

الشكل 04: مؤشر مدركات الفساد في الدول العربية ومنطقة المغرب العربي حتى 2018.



المصدر: (منظمة الشفافية الدولية، 2019)

الملاحظ أن الجزائر لازالت ضمن الدول التي تنتشر بها ظاهـر الفساد حيث أن تصنيفها ضمن 7 مؤشرات عالمية سنة 2018 المصنفة للجزائر، اما بقية التصنيفات فلا تصنف هذه الأخيرة، والتي تعتبر الأضعف مقارنة بجارتها تونس والمغرب عدا مؤشر برتلسمان الذي يصنفها احسن من جارتها برصيد 37 نقطة و هو مستوى دون المطلوب كما أنها حصلت على أدنى تنقيط وهو 32 نقطة من طرف مؤسسة المخاطر السياسية وأعلاها 37 نقطة من طرف مؤسسة البصيرة العالمية بعدا ان كانت قد حصلت على 42 نقطة سنة 2016، وهو تنقيط دون المستوى في فئة المخاطر المرتفعة

جدا (تقشي الفساد)، ولا يختلف الحال بالنسبة للجارتين تونس والمغرب حيث سجلتا 29 نقطة كأدنى تصنيف ليهما من طرف مؤسسة بيرتلسمان، وإن سجلت الجزائر تنقيطا أحسن قدر ب 37 نقطة، إلا أنه لم يخرجها من دائرة المخاطر المرتفعة جدا للفساد.

4. تحليل النتائج:

رغم المجهودات المبذولة من السلطات الجزائرية ظاهريا، إلا أن هذه المجهودات لم تغير الواقع لأسباب عديدة، أهمها الرؤية غير الواضحة للقطاعات المستهدفة فمرة تركز على الصناعة ومرة على السياحة ومرة على الزراعة، وفي ظل هذا التخبط تأثر القطاع الجبائي مما أثر على استقراره مما لا يشجع المستثمرين للتوجه لأي من القطاعات المذكورة وفضلوا القطاع الخدمي والتتقيب عن المحروقات، وهذا ما يدفعنا لنفي الفرضية الأولى، أي عدم نجاح الجزائر في تبني شركة صناعية ناجحة ساهمت في تطوير القطاع.

كما أن مناخ الأعمال غير المحفز والذي يتسم بالبيروقراطية وغياب الشفافية جعل من الجزائر تحتل مرتبة متدنية في سهولة القيام بأنشطة الأعمال نتيجة لتعقيد البيئة التنظيمية الغير مواتية لبدء وإدارة شركة في الاقتصاد الجزائري، هذا من شأنه أن جعل الجزائر كذلك في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة،

كما لا تزال الجزائر تعاني من انخفاض الحرية في العديد من القطاعات المهمة في الاقتصاد. ما يدل على أن الجهود المبذولة لم تغير من الواقع من شيء، مما يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار، كون أن الإنفاق الحكومي لم يؤدي دوره في تغيير النظرة النمطية عن الاقتصاد، من خلال عدم تحسن المعايير الخاصة بالحرية المالية، والاستثمارية، والفساد وغيرها. ومنه عدم صحة الفرضية الثانية أن الجزائر أمامها بدل مزيد من المجهودات لإزالة جمع عقبات الاستثمار وتحسين المناخ العام للدولة.

5. خاتمة:

إن تهيئة بيئة أعمال ملائمة و مناخ عام مستقر للدولة من شأنه خلق استثمارات وطنية واستقطاب الأجنبية منها، ولعل هذا أصبح أكثر من ضرورة في ظل الأوضاع العالمية غير

تطور القطاع الصناعي الجزائري والشراكة الصناعية (المعوقات والكوابح)

المستقرة لا سياسيا ولا اقتصاديا تستدعي العمل على خلق اقتصاد تنافسي مبني على قاعدة صناعية متينة، لذا بالضرورة وجب تغيير الذهنيات وسلوكيات المستثمرين المحليين على خلق شراكة صناعية فعالة، كما وجب إزالة الكابح الجبائي والبيروقراطي وجميع الممارسات المعرّقة والعمل على ترسيخ الاستقرار السياسي، وخلق بيئة ومناخ أعمال جاذب للاستثمارات المحلية والأجنبية. لذا وجب مالي:

— تخفيف الضغط الضريبي بشكل يحفز المستثمر الدخول إلى السوق،

— العمل على استقرار النظام الجبائي الجزائري: لم يستطع النظام الجبائي الجزائري التخلص من آفة التعديلات المستمرة، وهذا دليل على عدم وضوح الرؤية لدى السلطات الاقتصادية وتبني السياسات الظرفية عوض الرؤية الاستراتيجية؛

— إصلاح النظام النقدي (البنك المركزي والبنوك التجارية) وإعادة هيكلته من جديد، إضافة إلى تطوير آلياته وأدواته وتحسين مستوى أداء العاملين فيه، وجعله مساهرا للتطورات والتوجهات الدولية الحاصلة؛

— العمل على توعية وتكوين العامل البشري المتعلق بانتشار البيروقراطية والرشوة والابتزاز وغيرها من الممارسات الغير مواتية، لما له من دور في التأثير على مناخ الاستثمار.

قائمة المراجع:

العربية

- البنك الدولي. (09 09, 2017). تم الاسترداد من البنك الدولي: arabic.doingbusiness.org
- عبد الله قلش. (2006). اثر الشراكة الأوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الإنسانية (04).
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (20 08, 2016). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تم الاسترداد من و و ت ا: www.andi.dz

- امين عبد القادر عليواش. (2007/2006). أثر تاهيل المؤسسات على الإقتصاد الوطني. مذكرة ماجستير غير منشورة: جامعة الجزائر.
- علي لزعر، و ناصر بوعزيز. (جوان، 2009). تأهيل المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الاورومتوسطية. (جامعة محمد خيضر بسكرة، المحرر) ابحات اقتصادية وادارية(05).
- قانون المالية التكميلي لسنة 2009. (26 جويلية، 2009). الجريدة الرّسميّة للجمهور للجمهورية الجزائرية(40).
- قانون المالية التكميلي 2015. (23 جويلية، 2015). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(44).
- قانون المالية لسنة 2015. (31 12، 2014). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية(78).
- ليلي أوشن. (2011). الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. (مدرسة الدكتوراه للعلوم القانونية والسياسية، المحرر) تيزي وزو، جامعة مولود معمري: رسالة ماجستير في القانون.
- محمد صالي. (2016/2015). تأثير البنية السكانية و التنمية الاقتصادية. (اطروحة دكتوراه في علوم الديموغرافيا، المحرر) الجزائر: جامعة وهران 2.
- مراد زايد. (2006/2005). دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر. (جامعة يوسف بن خدة، المحرر) أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة يوسف بن خدة.
- ناصر دادي عدون، هجيرة لهواسي ، و ليندة معزوي . (2004). مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية. الجزائر: دار المحمدية.
- وزارة المالية. (2016). قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة. (المديرية العامة للضرائب)

الاجنبية

- Benachenhou, A. (1997). *l'expérience algérienne de planification et de développement (1962- 1982)*. Algérie: OPU.

- *heritage foundation*. (2019, 02 02). Retrieved from <https://www.heritage.org/index>